

## اتفاق تبادل الأسرى يحرك المياه الراكدة في الأزمة اليمنية

إنجاز محدود بين الحكومة والحوثيين يفتح الباب أمام تفاهات جديدة



اختراق في الأزمة اليمنية أم مجرد صفقة

ويعتبر خبراء أن الاتفاق تجزئة ملف الأسرى المجتزأ أصلا من اتفاق أشمل تم توقيعه في السويد أواخر عام 2018 ولم يتم تنفيذ أي من بنوده بما في ذلك الجزء المتعلق بمفك تبادل الأسرى الذي ضغطت غريفيث على الأطراف اليمنية الموقعة على اتفاق السويد لحلّه بموجب اتفاق السويد باعتباره أقل الملفات تعقيدا.

سعید بکران  
الحوثيون يتنازلون  
الإبطاء بتعاونهم مع  
الجهود الدولية

وتعرضت الحكومة اليمنية لانتقادات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في الأيام القليلة الماضية، بسبب تسرب الأنباء عن صفقة غير معلنة لتبادل الأسرى بين الحكومة والحوثيين شابهها الكثير من الغموض، وشملت الصفقة إطلاق سراح القيادي الحوثي البارز يحيى الديلمي الذي يوصف بأنه أهم أسير حوثي معتقل لدى الحكومة الشرعية إلى جانب عدد من الأسرى الحوثيين، مقابل سماح الميليشيات الحوثية لابن نائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر بمغادرة اليمن.

ووصف وزير حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية محمد عسكر الاتفاق بأنه انتصار لحقوق الإنسان في اليمن، حيث أن المئات من الأسرى اليمنيين سيخضعون لتفويضهم مع الجهاديين في اليمن، وتعاينهم بإيجابية مع الجهود الدولية لإحلال السلام.

وعن فرص انعكاس هذا الاتفاق على مشاورات سلام قادمة بين الطرفين، يضيف بكران "إذا نجحت هذه الخطوة رغم ارتباطها باحتياجات طرفي النزاع، قد تفتح طريقا نحو المزيد من الإفراج، وتبدو الشرعية والحوثيون مهتمين الآن بالتقارب في مواجهة الانتقالي جنوبا، والمقاومة الوطنية في الساحل الغربي، ومن هذا المنطلق قد تكون خطوة تبادل الأسرى في حال تمت مقدمة المقاربات أخرى".

ومن جانبه اعتبر المدير الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرق الأوسط والأدنى، فابريزيو كاربوني، أن اتفاق الأسرى يشكل "خطوة إيجابية لمئات المعتقلين وعائلاتهم في الوطن، الذين افترقوا لسنوات وسيتمّ لهم شملهم قريبا"، لافتا إلى أن "هذه هي بداية العملية فقط"، ودعا جميع الأطراف إلى الاستمرار بنفس القدر من العجلة من أجل الاتفاق على خطة تنفيذ ملموسة، بحيث يمكن لهذه العملية أن تنتقل من مرحلة التوقيع على الورق إلى حقيقة على أرض الواقع.

وأشار بيان مكتب غريفيث والصليب الأحمر إلى تجديد الطرفين التزامهما باتفاق السويد في ما يتعلق ببدء الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفاً والمخفيين قسرا والأشخاص قيد الإقامة الجبرية". كما

اتفقا على عقد اجتماع للجنة الأسرى بهدف تنفيذ ما تبقى من مخرجات اجتماع عمان والالتزام ببذل كافة الجهود لإضافة أعداد جديدة بهدف الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين بمن فيهم الأربعة المشمولون بقرارات مجلس الأمن الدولي 2216، في إشارة إلى وزير الدفاع السابق اللواء محمود الصبيحي وناصر منصور هادي (شقيق الرئيس اليمني)، والقائد العسكري فيصل رجب، والقيادي في حزب الإصلاح محمد قطان.

وكشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" رفض الحوثيين الدخول في أي مفاوضات حول إطلاق سراح الأربعة المعتقلين، حيث تسعى الجماعة لاستخدامهم كورقة ضغط سياسية في أي مشاورات للحل النهائي في اليمن.

وفي تعليق على الاتفاق بين الحكومة والحوثيين، قال المبعوث الأممي في اليمن مارتن غريفيث "إن اليوم هو يوم مهم لأكثر من ألف عائلة تتطلع إلى استقبال أحبائها في القريب العاجل كما أمل".

وعبر غريفيث عن شكره للأطراف على تجاوز خلافاتهم والتوصل إلى تسوية تعود بالنفع على اليمنيين. وحث الطرفين على المضي قدما على الفور في تنفيذ الإفراج وعدم ادخار أي جهد في البناء على هذا الزخم للاتفاق بسرعة على إطلاق سراح المزيد من المحتجزين.

وسبق أن كشفت مصادر سياسية لـ"العرب" عن ممارسة المبعوث الأممي ضغوط متزايدة على الحكومة والحوثيين لعقد لقاء في سويسرا على مستوى لجنة تبادل الأسرى، في محاولة لحالة الجمود في المسار السياسي وارتفاع حدة المواجهات العسكرية على تخوم محافظة مأرب "شرق صنعاء" الأمر الذي ولد انطباعا متزايدا بفشل جهود المبعوث الأممي التي توجهها بالتسوية مبادرة حل نهائي قوبلت برفض كافة أطراف النزاع.

واعتبر الباحث السياسي اليمني سعيد بكران أن اتفاق تبادل الأسرى خطوة للعلاقات العامة يحتاجها كل من الشرعية والحوثيين في مواجهة الضغوط الدولية عليهما والتي باتت في تزايد. ولفت بكران في تصريح لـ"العرب" إلى أن طرف الشرعية حاليا لديه حاجة ماسة

لإجراء مفاوضات مع الحوثيين، حيث تسعى الحكومة إلى تجديد الطرفين التزامهما باتفاق السويد في ما يتعلق ببدء الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفاً والمخفيين قسرا والأشخاص قيد الإقامة الجبرية". كما

اتفقا على عقد اجتماع للجنة الأسرى بهدف تنفيذ ما تبقى من مخرجات اجتماع عمان والالتزام ببذل كافة الجهود لإضافة أعداد جديدة بهدف الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين بمن فيهم الأربعة المشمولون بقرارات مجلس الأمن الدولي 2216، في إشارة إلى وزير الدفاع السابق اللواء محمود الصبيحي وناصر منصور هادي (شقيق الرئيس اليمني)، والقائد العسكري فيصل رجب، والقيادي في حزب الإصلاح محمد قطان.

وكشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" رفض الحوثيين الدخول في أي مفاوضات حول إطلاق سراح الأربعة المعتقلين، حيث تسعى الجماعة لاستخدامهم كورقة ضغط سياسية في أي مشاورات للحل النهائي في اليمن.

وفي تعليق على الاتفاق بين الحكومة والحوثيين، قال المبعوث الأممي في اليمن مارتن غريفيث "إن اليوم هو يوم مهم لأكثر من ألف عائلة تتطلع إلى استقبال أحبائها في القريب العاجل كما أمل".

وعبر غريفيث عن شكره للأطراف على تجاوز خلافاتهم والتوصل إلى تسوية تعود بالنفع على اليمنيين. وحث الطرفين على المضي قدما على الفور في تنفيذ الإفراج وعدم ادخار أي جهد في البناء على هذا الزخم للاتفاق بسرعة على إطلاق سراح المزيد من المحتجزين.

وسبق أن كشفت مصادر سياسية لـ"العرب" عن ممارسة المبعوث الأممي ضغوط متزايدة على الحكومة والحوثيين لعقد لقاء في سويسرا على مستوى لجنة تبادل الأسرى، في محاولة لحالة الجمود في المسار السياسي وارتفاع حدة المواجهات العسكرية على تخوم محافظة مأرب "شرق صنعاء" الأمر الذي ولد انطباعا متزايدا بفشل جهود المبعوث الأممي التي توجهها بالتسوية مبادرة حل نهائي قوبلت برفض كافة أطراف النزاع.

واعتبر الباحث السياسي اليمني سعيد بكران أن اتفاق تبادل الأسرى خطوة للعلاقات العامة يحتاجها كل من الشرعية والحوثيين في مواجهة الضغوط الدولية عليهما والتي باتت في تزايد. ولفت بكران في تصريح لـ"العرب" إلى أن طرف الشرعية حاليا لديه حاجة ماسة

لإجراء مفاوضات مع الحوثيين، حيث تسعى الحكومة إلى تجديد الطرفين التزامهما باتفاق السويد في ما يتعلق ببدء الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفاً والمخفيين قسرا والأشخاص قيد الإقامة الجبرية". كما

اتفقا على عقد اجتماع للجنة الأسرى بهدف تنفيذ ما تبقى من مخرجات اجتماع عمان والالتزام ببذل كافة الجهود لإضافة أعداد جديدة بهدف الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين بمن فيهم الأربعة المشمولون بقرارات مجلس الأمن الدولي 2216، في إشارة إلى وزير الدفاع السابق اللواء محمود الصبيحي وناصر منصور هادي (شقيق الرئيس اليمني)، والقائد العسكري فيصل رجب، والقيادي في حزب الإصلاح محمد قطان.

وكشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" رفض الحوثيين الدخول في أي مفاوضات حول إطلاق سراح الأربعة المعتقلين، حيث تسعى الجماعة لاستخدامهم كورقة ضغط سياسية في أي مشاورات للحل النهائي في اليمن.

وفي تعليق على الاتفاق بين الحكومة والحوثيين، قال المبعوث الأممي في اليمن مارتن غريفيث "إن اليوم هو يوم مهم لأكثر من ألف عائلة تتطلع إلى استقبال أحبائها في القريب العاجل كما أمل".

وعبر غريفيث عن شكره للأطراف على تجاوز خلافاتهم والتوصل إلى تسوية تعود بالنفع على اليمنيين. وحث الطرفين على المضي قدما على الفور في تنفيذ الإفراج وعدم ادخار أي جهد في البناء على هذا الزخم للاتفاق بسرعة على إطلاق سراح المزيد من المحتجزين.

وسبق أن كشفت مصادر سياسية لـ"العرب" عن ممارسة المبعوث الأممي ضغوط متزايدة على الحكومة والحوثيين لعقد لقاء في سويسرا على مستوى لجنة تبادل الأسرى، في محاولة لحالة الجمود في المسار السياسي وارتفاع حدة المواجهات العسكرية على تخوم محافظة مأرب "شرق صنعاء" الأمر الذي ولد انطباعا متزايدا بفشل جهود المبعوث الأممي التي توجهها بالتسوية مبادرة حل نهائي قوبلت برفض كافة أطراف النزاع.

واعتبر الباحث السياسي اليمني سعيد بكران أن اتفاق تبادل الأسرى خطوة للعلاقات العامة يحتاجها كل من الشرعية والحوثيين في مواجهة الضغوط الدولية عليهما والتي باتت في تزايد. ولفت بكران في تصريح لـ"العرب" إلى أن طرف الشرعية حاليا لديه حاجة ماسة

## صالح البيضاوي

عدن - أعلن مكتب مارتن غريفيث المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان صحافي، عن اتفاق ممثلي الحكومة اليمنية في الاجتماع الرابع للجنة المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين بموجب اتفاق السويد، على الإفراج الفوري عن مجموعة أولى قوامها 1081 معتقلا وسجينا.

وقال البيان إن الطرفين توصلا إلى الاتفاق الجزئي بعد أسبوع من المفاوضات في سويسرا، استكمالا للتفاهات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الأخير في العاصمة الأردنية عمان خلال فبراير الماضي.

وبموجب الاتفاق سيطلق الحوثيون 400 معتقل، بينهم سعوديون وسودانيون، في مقابل إطلاق الحكومة اليمنية سراح 681 أسيرا.

ماجد فضائل  
تبادل الأسرى يعيد بنه  
الثقة وينعكس إيجابا  
على الملفات الأخرى

وقال وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمنية وعضو الوفد الحكومي في اجتماع لجنة الأسرى، ماجد فضائل، إن الاتفاق خطوة أولى إيجابية نحو إطلاق كافة الأسرى والمعتقلين.

وأكد فضائل في تصريح لـ"العرب" من جنيف أن ما تم هو مرحلة جزئية بسيطة لكنها مهمة جدا لتحريك المياه الراكدة، لافتا إلى أن اتفاق الأربن الذي تم التوصل إليه في فبراير الماضي كان ينص على إطلاق 1420 من المعتقلين، بمن فيهم الأربعة المشمولون بقرار مجلس الأمن الدولي 2216. وفي هذه الجولة الجديدة من الاجتماعات مع الاتفاق على تنفيذ جزء من الاتفاق السابق بحيث يتم إطلاق سراح 1081 معتقلا، على أن يكون هناك التزام من الطرفين بعقد جولة قادمة في نهاية أكتوبر القادم مناقشة استكمال تنفيذ اتفاق الأربن وزيادة عدد الذين

## حل البرلمان الأردني تمهيدا لرحيل حكومة الرزاز

وارتفعت في الفترة الأخيرة بورصة عدد من الأسماء المرشحة للتكليف بتشكيل حكومة جديدة على غرار رئيس مجلس الأعيان المنتهية ولايته فيصل الفايز، ورئيس الديوان الملكي الأسبق ناصر اللوزي، ووزير الداخلية الحالي سلامة حماد، وترى الدوائر أنها مجرد تفهات لا يمكن البناء عليها. ويرى مراقبون أن الرزاز كان يدرك أن رحيله عن "الدور الرابع"، مقر الحكومة في العاصمة عمان، يقترب. وقال في وقت سابق إن "أمر رحيل الحكومة يعود إلى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.. وإن حكومته ستبقى تعمل حتى آخر رفق.. وفي اللحظة التي يتطلب الاستحقاق الدستوري رحيل الحكومة ستكون جاهزين".

وكان أمام العاهل الأردني خياران: إما الذهاب في حل حكومة الرزاز وإما إعادة تكليفها من خلال الاستعانة بنص دستوري في إجراء شكلي يهيئ أرضية للقيام بتحويلات وزارية والإبقاء عليها. ويرى مراقبون أن خيار تشكيل حكومة جديدة قد لا يستسيغها أصحاب القرار الرسمي في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المملكة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا بشكل غير مسبوق يوميا، وهو الإنجاز الوحيد الذي كانت الحكومة تعدد به في الأشهر الأولى من ظهور الجائحة قبل أن تعصف بها الموجة الثانية.

عمان - أصدر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، مرسوما يقضي بحل مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) اعتبارا من الأحد في خطوة تمهد لرحيل حكومة رئيس الوزراء عمر الرزاز. وجاء ذلك وفق بيان للديوان الملكي حيث جاء فيه "نحن عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (34) من الدستور، نصرر إرادتنا بما هو آت: بحل مجلس النواب اعتبارا من يوم الأحد، الموافق للسابع والعشرين من شهر سبتمبر سنة 2020 ميلادية".

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، أصدر مرسوما يقضي بحل مجلس النواب في خطوة تمهد لرحيل حكومة عمر الرزاز

وكان الملك عبدالله قد أصدر في يوليو الماضي، مرسوما آخر بإجراء الانتخابات التشريعية في 10 نوفمبر المقبل. وبناء على هذا القرار، فإن رحيل الحكومة بات أمرا حتميا، وفق ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة 74 في الدستور. وتخص هذه المادة على أن "الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدا تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها".

العلاقات مع مصر بوتيرة جيدة، بعد توضيح تفاصيل اللقاءات التي جرت في استنبول، ومنها مجرد مكان للانعقاد أكثر منها محطة سياسية دائمة. وأشار لـ"العرب"، إلى أن القاهرة تتحرك في ملف المصالحة وفقا للعلاقات المشتركة التاريخية بينها وبين الفضائل، وأبدت حسن نوايا وافتتاحا على الجميع عبر الإعلان عن فتح معبر رفح، الأحد، لمدة ثلاثة أيام، وإن تمانع في أن يكون لها دورا إشرافيا على الانتخابات المقبلة، فقد سبق وأن أسهمت بدور فعال في انتخابات سابقة.

وتكشف حضور وفد فتح في القاهرة، أن اللقاءات المقبلة سوف تشمل جميع الفضائل، بحيث لا تتحول إلى حوارات ثنائية، وأن الأجهزة المصرية المعنية بالحوار مع جميع الأطراف، ولا تريد قصره على فصيل معين.

ومن المتوقع أن ترعى القاهرة اجتماع الفضائل الفلسطينية في أوائل أكتوبر المقبل عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وأن المباحثات مع فتح تطرقت إلى رغبة الحركة في كسب ود بعض الفضائل الفاعلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتقدت ما توصلت إليه فتح وحماس في استنبول. ودرجت القاهرة على التعامل مع شروء بعض الفضائل الفلسطينية بهدوء، ولا تذهب بعيدا في حالة حدوث خلافات، ولذلك ليس مستبعدا أن تستقبل وفدا من حماس قريبا، لأن دواعي الأمن القومي تفرض عدم ترك الحراك لتتلاعب به تركيا وإيران وقطر.

## القاهرة تستقبل وفد منظمة فتح تحضيرا لاستئناف المصالحة الفلسطينية

لقاءات في أنقرة وغيرها ولم تسفر عن نتائج حقيقية. وقال الناطق باسم حركة فتح حسين حمائل، إن جولة اللقاءات بين حركتي فتح وحماس بدأت ببقاء وفديهما في تركيا، وتبعه لقاء آخر في قطر، ثم الذهاب للقاهرة. وأوضح أن هناك توافقا ثنائيا بين الحركتين بخصوص الشأن الفلسطيني، حيث يعقد في الثالث من أكتوبر اجتماع للأمين العام للفضائل، للتوافق الشامل على كل القضايا، والإطلاق نحو الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب" إن زيارة وفد فتح للقاهرة كانت مقررة قبل الذهاب إلى استنبول والدوحة، والحركة

القاهرة - استقبلت القاهرة، الأحد، وفدا من حركة فتح، يضم أمين سر اللجنة التنفيذية للحركة جبريل الرجوب وعضو اللجنة المركزية روجي فتوح، في إطار الترتيب لإيجاد ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية.

وتأتي هذه الزيارة في وقت شنت فيه وسائل إعلام تابعة للحكومة المصرية حملة انتقادات ضد حركة حماس، وفتحت لها الكثير من الملفات الشائكة التي كانت طرفا فيها من قبل، خاصة علاقتها بجماعة الإخوان، ودورها في دعم الإرهاب وذلك بعد أن عمدت الحركة إلى الذهاب بالمصالحة الفلسطينية إلى تركيا وقطر.

وتشير هذه الحملة إلى أن المسألة تتجاوز عقد لقاء بين فتح وحماس وما تخضع عنه من تفاهات، وتصل إلى مستوى حصول القاهرة على معلومات تؤكد تواطؤ الحركة مع كل من قطر

وتركيا لاستهداف مصر، وهو ما جعل فكرة احتواء الأزمة قد تستغرق وقتا هذه المرة، كي تعود حماس لتثبت احترامها لثواب الأمن القومي المصري.

وجاءت زيارة وفد فتح، عقب لقاء عقده الحركتان في استنبول الأسبوع الماضي، وتوافقا فيه على حل عدد من القضايا الخلافية، وهو ما بدا كأنه اعتداء على الدور التقليدي الذي تقوم به مصر في القضية الفلسطينية.

وخفف ترحيب مصر السياسي بأي نتائج تصب في صالح التوافق الفلسطيني من وطأة الغضب الذي تحملته القاهرة، فهي لم تظهر انزعاجا من مجرد اللقاء في تركيا، فقد سبق أن عقدت



مصر لا تتخل عن دورها في ملف المصالحة الفلسطينية